

## كشمير أرض حرب تتجدد منذ سبعة عقود

قريشي، الانتين، بقرار الهند، مؤكداً أن "هذه الخطوة تنتهك" قرارات الأمم المتحدة. وأضاف أن باكستان ستكتف جهودها الدبلوماسية للحيلولة دون تطبيق ذلك. وفي تصريحات لاحقة نقلتها قناة "جيو نيوز" المحلية، حذر قريشي من أن مواطني "جامو وكشمير" مهددون بـ"الإبادة الجماعية" و"التطهير العرقي". وأضاف أنه سيطلب من الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي والدول الصديقة ومنظمات حقوق الإنسان عدم الصمت إزاء تلك القضية. وفي بيان، قالت الخارجية الباكستانية إن إسلام آباد تعتزم دراسة جميع الخيارات الممكنة، للتصدي للقرار الذي وصفته بـ"الخطوة غير القانونية".

**إلغاء نيودلهي مادة  
دستورية تسمح بالحكم  
الذاتي لولاية جامو  
وكشمير، يثير غضب إسلام  
آباد التي وصفت الخطوة  
بأنها انتهاك للقرارات  
الأممية**

ولفت إلى أن القرار "لن يلقى قبولا من شعب جامو وكشمير ولا باكستان"، مجددا التزام إسلام آباد "الثابت في قضية كشمير ودعمها السياسي والدبلوماسي والمعنوي لشعب جامو وكشمير المحتل، وإعمال حقهم غير القابل للتصرف في تقرير المصير". وفي الأثناء، أعربت منظمة التعاون الإسلامي، الانتين، عن "القلق البالغ إزاء تطور الوضع في جامو وكشمير التي تحلها الهند"، وأشارت المنظمة إلى "انتهاكات هندية" في أعقاب إعادة نشر قوات شبه عسكرية إضافية في الولاية. ووفق وكالة الأنباء السعودية الرسمية، أعربت المنظمة عن قلقها لـ"وقوع المزيد من الإصابات في صفوف المدنيين"، مطالبة المجتمع الدولي بالتدخل لإيجاد حل سلمي للنزاع. ووقعت مناورات على الحدود الفاصلة بين شطري الإقليم، خلال الفترة الأخيرة، عقب حشد عسكري لنيودلهي في الجزء الخاضع لها، وتعليمات بإخلاء السياح و"الحجيج الهندوس" من المنطقة بدوى "التهديد الأمني". ويطلق اسم "جامو وكشمير" على الجزء الخاضع لسيطرة الهند، ويضم جماعات مقاومة تكافح منذ 1989، ضد ما تعتبره "احتلالاً هندياً" لمناطقها. ويطالب سكانه بالاستقلال عن الهند، والانضمام إلى باكستان، منذ استقلال البلدين عن بريطانيا عام 1947، واقتسامها الإقليمي. وخاضت باكستان والهند 3 حروب أعوام 1948 و1965 و1971، ما أسفر عن مقتل نحو 70 ألف شخص من الطرفين. ومنذ 1989، قتل أكثر من 100 ألف كشميري، وتعرضت أكثر من 10 آلاف امرأة للاغتصاب، في الشطر الخاضع للهند من الإقليم، حسب جهات حقوقية، مع استمرار أعمال مقاومة مسلحة من قبل جماعات إسلامية ووطنية.



قدر كشمير أن تكون أرض صراع

نيودلهي - إن المتابع لأدق تفاصيل النزاع الهندي الباكستاني حول إقليم كشمير التابع للشرط الهندي ذي الأغلبية المسلمة، لا يتفاجأ بالقرار الجديد الذي أعلنته نيودلهي الانتين عبر إلغائها مادة دستورية كانت تسمح بالحكم الذاتي لولاية "جامو وكشمير". قرار هندي أوجع الوضع الساخن بين البلدين وستكون تبعاته السياسية وربما العسكرية محط أنظار العالم، خاصة وأن الهند وباكستان المتسابقين على التسليح النووي تبادلوا التهم في الأشهر الأخيرة وكان محور الصراع ولاية "جامو وكشمير".

وبالعودة إلى المهمدات التي كانت وراء دفع الهند إلى اتخاذ هذا القرار المثير للجدل، يتبين أن المعركة قد تم التحضير لها منذ أشهر بين الطرفين، ففي منتصف فبراير الماضي اتهمت الهند جاريتها باكستان بالقيام بدور مباشر في هجوم انتحاري أسفر عن مقتل 40 جندياً من القوات شبه العسكرية الهندية، في كشمير التي تسيطر عليها الهند. ثم تصاعدت الأحداث مرة أخرى، عندما صرحت باكستان بأنها أسقطت طائرتين هندية فوق كشمير التي تسيطر عليها باكستان، وذلك بعد يوم واحد فقط من تصريحات الهند بأن قواتها الجوية شنت غارات جوية ضد معسكر مزعوم للمتشددين في الأراضي الباكستانية.

كل هذه العوامل وفق العديد من الخبراء، كانت مجرد محركات لإحياء الصراع حول إقليم كشمير وهو ما تم بالفعل، حيث تعود اليوم إلى الواجهة قضية الحكم الذاتي لولاية "جامو وكشمير"، الشرط الهندي من إقليم كشمير، مع إعلان نيودلهي إلغاء مادة دستورية كانت تسمح بالحكم الذاتي للولاية.

وكانت السلطات في كشمير الهندية متهيبة منذ الأمد لمثل هذا القرار حيث فرضت حظراً على التجمعات العامة وأغلقت المدارس في كبرى مدن الإقليم والمناطق المحيطة بها، وذلك في خضم تجدد التوتر بين نيودلهي وإسلام آباد اللتين تتنازعا السيطرة على الإقليم. وبعد صدور القرار لم تتمهل باكستان سوى سوياعات قليلة، لعل رفضها القاطع لقرار نيودلهي، معتبرة أن الخطوة "غير قانونية"، و"تنتهك" القرارات الأممية.

وبدأت الأزمة مع إعلان وزير الداخلية الهندي، أميت شاه، الانتين، أصام البرلمان، أن الحكومة الاتحادية قررت إلغاء المادة 370 من الدستور التي تمنح وضعاً خاصاً لمنطقة كشمير المتنازع عليها، وتتيح لولاية "جامو وكشمير" الخاضعة لسيطرة الهند وضع قوانينها الخاصة. وأضاف أميت شاه أنه "سيتم تطبيق الدستور بأكمله على ولاية جامو وكشمير" ذات الغالبية المسلمة، ما ينهي حقوق الولاية في وضع قوانين خاصة بها. ونشرت لاحقاً، وزارة العدل الهندية مرسوماً رئاسياً بإلغاء المادة 370 من الدستور.

ونص المرسوم على أن الإجراءات دخل حيز التنفيذ "فوراً". والمادة 370 في الدستور الهندي التي تم الإعلان عن إلغائها؛ تمنح سكان "جامو وكشمير" منذ عام 1974 الحق في دستور خاص يكفل لهم عملية صنع القرار بشكل مستقل عن الحكومة المركزية. ولم تتأخر باكستان في ردها على القرار الهندي سوى سوياعات قليلة، حيث كان رد فعلها سريعاً جداً، حين ندد وزير الخارجية الباكستاني شاه محمود

## المحاصصة والعلاقة بين المركز والهامش تفجران مبكراً في السودان

الجبهة الثورية تتمسك بإضافة اتفاق أديس أبابا إلى الإعلان الدستوري



رغبة سودانية قوية في إنجاز المرحلة الانتقالية

المسلحة خارجها للتوصل إلى رؤية واحدة للسلام، في إشارة إلى حركتي الحل ونور.

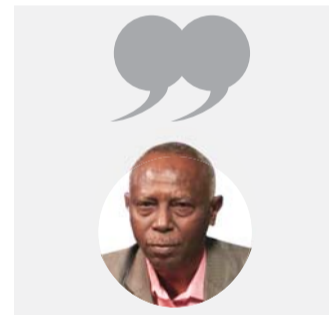
### مناصب المرحلة الانتقالية

في الوقت الذي أعلن فيه الوسيط الأفريقي محمد الحسن ولد لبات الانتين، انتهاء مهمته في السودان، بدأت مسألة الحركات المسلحة تتصاعد، بما يعني أن هناك فصلاً جديدة قد تظهر خلال الأيام المقبلة، فلدى هذه الحركات رغبة في استئمان اللحظة للاستجابة لمطالبها. وتصاعدت حدة الموقف، عقب وصف جبريل إبراهيم رئيس حركة العدل والمساواة السودانية الاتفاق في تصريحات صحافية بأنه "أعطى إجازة مفتوحة للسلام وتشكيل البرلمان، ومنح أهل المركز الحكم بأعترافهم من جلب الثورة، والأمر خطير ولن يحقق الأمن والاستقرار".

وكانت السلطات الإثيوبية، استدعت جبريل إبراهيم لتحقيق معه على خلفية لقاء جمعه مع سفير قطر في أديس أبابا، كما اجتمع مع بعض المسؤولين الأمنيين القطريين الشهر الماضي، بهدف إفسال جهود السلام في السودان.

ولم تستبعد بعض المصادر السودانية أن يصب كلام جبريل الأخير في صالح الحركة الإسلامية وقلول النظام السابق، لأن "العدالة والمساواة" كانت تعد في حكم الجناح العسكري لحزب المؤتمر الشعبي الذي أسسه الراحل حسن الترابي، المعروف بأنه الراعي الرئيسي لما يسمى بثورة الإنقاذ الإسلامية في السودان، وحظي بعلاقات وطيدة مع الدوحة. لكن محمد زكريا، رد قائلًا "قيادات الجبهة أكثر حرصاً على عدم العودة إلى الحرب مرة أخرى، وقمة رغبة قوية في أن يجري التعاطي مع القضايا الأساسية المدنية، وينحصر المطالب الأساسي في تضمين رؤية السلام ضمن وثيقة الإعلان الدستوري، وسيكون ذلك بوابة للترحيب بالاتفاق والمشاركة في بناء مؤسسات الدولة وفقاً للمبادئ المدنية الحديثة".

وأكرر المتحدث باسم الجبهة الثورية، ادعاءات بعض الأطراف في تحالف الحرية والتغيير التي اتهمتهم بالسعي وراء المحاصصة في هيكل الدولة المستقبلية، ووصفها بـ"الباطلة"، مشدداً على ضرورة أن يكون هناك تمثيل إيجابي للحركات المسلحة في مستويات السلطة ليشترك الجميع في إدارة المرحلة الانتقالية، ويتم إعادة توزيع الثروة بما يتوافق مع النقص السكاني في الأطراف والأقاليم.



محمد الأسباط

**العلاقة بين سلطة الحكم  
الانتقالي والحركات المسلحة  
أحد أبرز تحديات المرحلة  
المقبلة، ما يجعل التركيز  
ينصب حالياً على جهود  
السلام، والعمل على إضافة  
اتفاق أديس أبابا إلى الإعلان  
الدستوري**



بدأت بعض قيادات الفصائل المسلحة في السودان، بعد التوقيع على وثيقة الإعلان الدستوري، تنكأ جرحاً عميقاً يتعلق بقضية سياسية دقيقة تخص المحاصصة والعلاقة بين ما يسمى بأهل المركز والهامش أو الأطراف، والتي كانت سبباً في ضياع إقليم جنوب السودان وانفصاله، وأتساع نطاق الخلاف بين الحكومة المركزية والكثير من الأقاليم المترامية، وتصاعدت حدتها طوال العقود الثلاثة التي حكم فيها البلاد الرئيس المعزول عمر حسن البشير، المنتمي إلى الحركة الإسلامية.

الخرطوم - تواصل قيادات الجبهة الثورية في السودان، التي تضم حركات مسلحة عديدة، اتصالاتها مع قوى محلية وإقليمية للمزيد من توضيح رؤيتها السياسية، لتضمينها مباشرة في وثيقة الإعلان الدستوري قبل التوقيع النهائي عليها في 17 أغسطس الجاري. وعقدت اجتماعات مهمة خلال اليومين الماضيين لتكوين لجنتين؛ سياسية وقانونية، للبحث في سبل التعاطي مع الموقف الجديد بعد التوقيع على وثيقة دستورية لم تات على ذكر تفاهات أديس أبابا التي جرت بين الجبهة وقوى الحرية والتغيير، وهو ما اعتبر بمثابة "رفض للسلام بشكل قاطع"، من وجهة نظر قيادات في الحركات المسلحة.

### رفض الإعلان الدستوري

حاولت قيادات في الحرية والتغيير تدارك الأمر وتخفيف حدة الموقف وعدم إفساد الفرج السوداني بالاتفاق الجديد، والتأكيد على أن تفاهات أديس أبابا ستؤخذ في الحسبان عند التوقيع النهائي، بإضافتها مباشرة أو وضعها كملحق في الاتفاق، نافية تهميش التوم هجو عضو الجبهة في الاجتماع الأخير مع المجلس العسكري.

وأوضح التوم هجو، أنه حضر جلسة التفاوض الجمعة الماضي، لكنه أكد "وجود نواقص في وثيقة الجبهة الثورية سيعملون على إدراجها في الوثيقة الدستورية قبل الوصول إلى التوقيع النهائي".

وتكشف محمد زكريا الناطق الرسمي باسم الجبهة الثورية في تصريح لـ"العرب"، وجود اتصالات مكثفة بين قيادات في الجبهة ولجنة الوساطة الإفريقية الإثيوبية، وقوى الحرية والتغيير لتضمين رؤيتهم التي أفرزتها لقاءات أديس أبابا وتضمينها في الاتفاق السياسي والإعلان الدستوري. وقال "الجبهة ستواصل أيضاً مع الأطراف الراضية لإبراز رؤية السلام داخل الحرية والتغيير، وقد تكون هناك حوارات أخرى بهذا الشأن في الأيام المقبلة".

أعلنت الجبهة الثورية رفضها الإعلان الدستوري لما وصفته بـ"تجاوزة

مبادئ محورية في أي اتفاق قادم للسلام، ووضع تدابير شائكة ومعقدة تعوق الوصول إليه في المستقبل".

وانتقدت الجبهة مع الحرية والتغيير في 25 يوليو الماضي على ترتيبات الفترة الانتقالية بالسودان، عقب سلسلة من الاجتماعات المشتركة في أديس أبابا، وهي تضم: حركة تحرير السودان- جناح مني أركو ميناوي، والحركة الشعبية- قطاع الشمال بقيادة مالك عقار، والعدل والمساواة بزعامة جبريل إبراهيم. وجددت تصريحات مثيرة لقيادات في الجبهة خلافات قديمة بين ما يسمى بالمركز والهامش في السودان، في محاولة للحصول على مكاسب نوعية ودستورية، وحض جميع الأطراف على الاستجابة لمطالبهم بشأن مصير الحركات المسلحة وقياداتها في المؤسسة العسكرية، ودوره في السلطة خلال المرحلة الانتقالية، والتعويضات اللازمة.

وقال أركو ميناوي إن الوثيقة الدستورية "رفضت السلام بالشكل المقبل، ما يجعل التركيز ينصب حالياً على جهود السلام، والعمل على إضافة اتفاق أديس أبابا إلى الإعلان الدستوري".

وأضاف أن تحالف الحرية والتغيير، الذي ينتمي إليه تجمع المهنيين، سيجري مفاوضات مكثفة وإيجابية مع قيادات خارج الجبهة، مثل الحركة الشعبية- قطاع الشمال، جناح عبد العزيز الحلو، وحركة وجيش تحرير السودان، جناح عبدالواحد محمد نور، لضمان تمثيل جميع الفصائل المسلحة".

بدوره، أوضح المتحدث باسم الجبهة "أن هناك حواراً يقومون به مع الحركات